سلسلة شروح وتطريزات فضيلة الشيخ (١٥٤)

برنامج الدرس الواحد

تطريز

الإرشاد

إلى مهمات علم الإسناد

تصنيف العلامة

أبي محمد أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي

المتوفى سنة (١١٧٦) رحمه الله تعالى

منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى

تطريز

الإرشاد

إلى مهمات علم الإسناد

تطريز

الإرشاد

إلى مهمات علم الإسناد

تصنيف العلامة

أبي محمد أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي

المتوفى سنة (١١٧٦) رحمه الله تعالى

منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرجىٰ المراسلة علىٰ البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com

الحمد لله ربِّنا، وأشــهد ألَّا إله إلا الله وحدَه لا شــريك له، وأشــهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

أمَّا بَعْدُ:

فهذا هو (**الدَّرس العاشر**) من (**برنامج الدَّرس الواحد التَّاسع**)، والكتاب المقروء فيه هو «**الإرشاد إلى مهمَّات علم الإسناد**»، للعلَّامة وليِّ الله الدِّهلويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وقبل الشُّروع في إقرائه لا بدَّ من ذكر مقدِّمتين اثنتين:

المُقَدِّمَةُ الأولَى: التّعْرِيفُ بالمُصَنِّف

وتنتظمُ في ثلاثة مقاصدَ:

- **المقصد الأوَّل: جرُّ نسبه:**

هو الشَّـيخ العلَّامة أحمدُ بنُ عبد الرَّحيم بنِ وجيه الدِّين العُمَريُّ الحنفيُّ الدِّهلويُّ، يُكنَى بـ (أبي محمَّد)، ويُلقَّب بـ (وليِّ الله)، وقد غلب عليه لقبه حتَّى أنسى النَّاسَ اسمَه؛ فهو يُذكَر باسم (وليِّ الله الدِّهلوي).

وكان يَكره هذا الاسم ويقول: (إنَّ أهلي سمَّوني به صغيرًا) أي فغَلب عليه.

- **المقصد الثَّانِي: تاريخ مولده:**

وُلِد في السَّنة الرَّابعة عشرة بعد المائة والألف (١١١٤).

- **المقصد الثَّالث: تاريخ وفاته:**

تُوفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سـنة سِـتٍّ وسـبعين بعد المائة والألف (١١٧٦) ولهُ من العُمر أربع وسِتُّون سنةً؛ فرحمه الله رحمةً واسعةً.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: التَّعْرِيفُ بِالمُصَنِّف

وتنتظم في ثلاثة مقاصدَ أيضًا:

- **المقصد الأوَّل: تحقيق عنوانه:**

اسم هذا الكتاب: «الإرشاد إلى مهمَّات علم الإسناد»؛ فإنَّه ذكره بِهذا الاسم في مقدِّمته؛ إذ قال: (هذه رسالةٌ مسمَّاةٌ بـ «الإرشاد إلى مهمَّات علم الإسناد»).

- **المقصد الثَّاني: بيان موضوعه:**

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ غَرض هذه الرِّسالة هو ذِكر الطُّرق الَّتي منها وصلت إليه أحاديث النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المقصد الثَّالث: توضيحُ منهجه:

سلك المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ نَهجًا بديعًا مُختَرَعًا في كيفيَّة رفع الأسانيد إلى المصنَّفات؛ إذ ابتدأ بِذِكر مشايخه الَّذين روى عنهم رافعًا أسانيدهم إلى سبعةٍ مِن متأخِّري المشهورين من المُسنِدين.

ثمَّ لمَّا وَصَل أسانيدَ شيوخه إليهم، رَفَع أسانيدَ هؤلاء إلى طبقةٍ فوقَهم؛ تنتهي إلى الجلال السُّيوطيِّ، وزكريا الأنصاريِّ، وهذه الطَّبقة.

ثمَّ رَفَع أسانيد هذه الطَّبقة إلى ثلاثةٍ من الحُفَّاظ؛ هم الحَجَّار، وابن البخاريِّ، والدِّمياطيُّ.

ثمَّ أسنَدَ الكُتب من طريق هؤلاء الثَّلاثة.

وهذا الثَّبَتُ - مع وجازته - مِن أحســن ما صــنَّفه المتأخِّرون، وإن لم يخْلُ من أغلاطٍ، لكنَّه مِن أحسنها.

ومعرفة الأســانيد عند المتأخِّرين يغلب عليها الغلط؛ لقلَّة التَّحقيق فيهم، ولا أَدَلَّ على ذلك مِن روايتهم عمَّن لا يُروى عنه؛ كـــ(الجِنِّ) وغيرها، فشاعت أمورٌ باطلةٌ في صناعة الإسناد عندهم أضعفت هذا العِلم.

ولا يزال الأمر كذلك إلى اليوم؛ بل إنَّ الأمر يَســتَفْحِل شــدَّةً؛ لأنَّه دخل البيتَ مَن ليس مِن أهله، وصار الكلام فيه حِمًى مُستباحًا، وصارت صناعة الرِّواية مَرْتَعًا واسعًا لأهل الفَخر والمُكابَرة.

والرِّواية إنَّما تُحمَد لأجل إيصالها إلى الدِّراية، وأمَّا روايةٌ خِلْوٌ مِن فهمٍ ودرايةٍ فهي قليلة النَّفع.

ولا ينبغي أن يضــيِّع طالب العلم وقتَه فيها؛ بل يأخذ منها قَدْرًا يصــلح له، ويجعل أكثر اهتمامه في تحصيل العِلم الَّذي ينفعه من الفهم والدِّراية.

قال المصنف رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، وعليه أتوكَّل

الحمد لله الَّذي خَصَّ هذه الأمَّة المرحومة بفضيلةٍ عظيمةٍ وهي حفظ الإسنادْ، وأمدَّ مَن شاء منه بعلوِّه وسِعة طُرقه وما أعظم مِن إمدادْ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّدٍ المبعوث مِن الله هاديًا وإماما، وعلى آله وصحبه وحَمَلة دينه الحائزين من السَّعادة سهامًا.

أمَّا بعدُ:

فيقول خادم حديث النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المفتقِر إلى رحمة ربِّه الكريم أحمدَ المعروف بوليِّ الله بن عبد الرَّحيم الدِّهلويِّ، أحسن الله تَعَالَى إليه، وإلى مشايخه وأبويه:

هذه رسالةٌ مُسمَّاةٌ بـ «الإرشاد إلى مهمَّات علم الإسناد»، حَدَاني إلى تأليفها احتياج أهل العصر إلى مثلها؛ فإنَّ هذا العلم صار في عصرنا نِسيًا مَنسيًّا، وكاد أهل العصر - لجهلهم بفضله - يتَّخذونه سِخريًّا؛ رَتَّبتُها على مقدَّمةٍ وفصولٍ:

المُقَدِّمَة

كلُّ شيءٍ تعلَّق به عِلمك مِن جهة إخبار غيرك عنه لا بُدَّ بينك وبينه طريقٌ؛ إمَّا مُخبِرٌ واحدٌ، أو أكثر مِن واحدٍ، ولا بدَّ لكلِّ واحدٍ مِن وجهٍ في تحمُّل الخبر عن صاحبه؛ مِن سَماعٍ، أو عَرْضٍ، أو كتابةٍ، ونحو ذلك.

فمتى بَيَّنْتَ الطَّريق ووجه التَّحمُّل فقد أسندتَ، ومتى تركتَ البيان فقد أغْفَلتَ.

وغرضُنا في هذه الرِّسالة: ذِكر الطُّرق الَّتي منها وصلت إلينا أحاديث النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفائدة حفظ الإسناد: بقاء الشَّريعة المحمَّديَّة - على صاحبها الصَّلاة والتَّسليمات - المشتمِلة على سعادة الدَّارين؛ وذلك ظاهرٌ لِمن تأمَّل، فإنَّا لم نشاهد النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم نسمع منه بلا واسطةٍ، ولم تصل أحاديثه إلَّا بالوسائط؛ سواء كان هذا الوصل:

- مِن جهة انتساخ النُّسخ مِن مثلها.
- أو مِن استماع حديثٍ مِن مُخبِره.
- أو نحو ذلك.

وهذه كلُّها أنواع الإسناد.

فلو لم يكن الإسناد واصلًا لم تبقَ الشَّريعة.

وإخبار مَن ليس بصدوقٍ أو ليس بضابطٍ لا يُعتمَد عليه.

وكذا النُّسخة الَّتي لم تَصِحَّ على أصلها ولم يُعرَف صحَّة أصلها لا يُعتمَد عليها.

والتَّحمُّل منه ما هو قطعيٌّ، ومنه ما دخله الوَهَم.

فإذا طلبتَ المعتمَد مِن الأخبار لا سبيل إلى ذلك إلَّا بمعرفة الرِّجال وأحوالهم وصِيغ تحمُّلهم؛ وهذا هو علم الإسناد.

وحديث النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يُكتَب في العصر الأوَّل، ثمَّ ظهر الاهتمام بكتابته بعد المائة، وكَمُل التَّصنيف بعد المائتين، وهذا هو الَّذي اقتضى تشعُّب الأسانيد وانقسام الحديث إلى مستفيضٍ ومشهورٍ، وصحيحٍ وحسنٍ، وضعيفٍ ومُرسَلٍ، وأَحْوَج إلى النَّظر في الاعتبارات والشَّواهد، واقتضى كون الإسناد خاصًّا بهذه الأمَّة.

والله أعلم.

وقد أخذتُ معظم هذا الفنِّ عن أبي طاهرٍ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ الكُرديِّ الهَمْذانِيِّ - أعظَم الله أجوره -؛ فسمعتُ عليه «الأَمم»، واستنسخناه مِن خطِّه، وضبطنا مُشكِله من خطِّه بحضرته، وناولني كتاب «مقاليد الإسناد»؛ فطالعتُه وراجعته فيما أَشكل مِن الفنِّ، ورَويت عنه «صحيح البخاريِّ» مِن أوَّله إلى آخره؛ كنتُ أقرأ وهو يسمع، وإذا مللتُ كان يقرأ وأنا أسمع.

قَال الشَّارِحُ وفّقه الله:

جعل المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مقدِّمةً بين يدي ما سيسوقه من الفصول المُشتمِلة على رفع الأسانيد؛ ببيان أنَّ ما نُقِل إليك (مِن جهة إخبار غيرك) فلا بُدَّ مِن طريقٍ (بينك وبينه).

وهذا الطَّريق النَّقليُّ:

- قد يكون (واحدًا).

- وقد يكون (أكثرَ مِن واحدٍ).

فإذا بَيَّنتَ طريق المنقول إليك ووجه تحمُّله فقد أسـندتَ، وإذا تركتَ بيانه فقد أغفلتَ.

فلو حدَّثك رجلٌ بخبرٍ عن رجلٍ آخرَ: فإن ذَكرتَ الخبر دون ذِكر المُخبِرين فإنَّك لم تُسـنِد الخبر، وإذا سُـقتَ الخبر ببيان طريقه ووجه تحمُّله - مِن سـماعٍ، أو قراءةٍ، أو نحو ذلك - فقد أسندتَ.

وكانت العرب تعتني بإسـناد أخبارها، ولا تَقبل إرسـال الكلام فيها؛ فلا يَنقل أحدٌ كلامًا عن أحدٍ إلَّا ببيان مَن أخبره به.

ثمَّ جاءت الشَّـريعة بمواطأَة العرب على هذا الأصـل؛ لأنَّ العلوم العربيَّة قبلُ - مِن شِـعرٍ، وأنسـابٍ، ونحو ذلك - إنَّما كانت نقليَّةً، ولم تكن العرب تكتب؛ وإنَّما كانت تنقل بالخبر الَّذي يتضـمَّن حفظ ذلك وضـبطَه، ثمَّ ينقله كلُّ أحدٍ إلى مَن بعده؛ فجاءت الشَّريعة على هذا الوِفق.

وحُفِظت الدِّيانة بإسـناد المُخبِرين من الصَّـحابة عمَّا جاء به النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من القرآن والسُّـنَّة، ثمَّ أخذ هذا: التَّابعون عنهم، ثمَّ أخذ ذلك: أتباع التَّابعين عنهم، إلى آخر طبقات الأمَّة.

واختصَّـت هذه الأمَّة بالإسناد؛ فحُفِظ الإسناد فيها بأنواعه المعروفة؛ إمَّا بقراءةٍ، أو سماعٍ، أو إجازةٍ، أو غير ذلك.

وما يكون بين المُخبِر وبين النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو وسائطُ متعدِّدةٌ؛ والمقصود بـ (الوسائط): سلسلة الرُّواة الَّتي تكون في الطَّبقات.

فأحاديث النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم نسمعها منه، وإنَّما نُقِلت بواسطةٍ بعد واسطةٍ؛ هي المنتظمة في سِلك الإسناد المُنتهي إلى أحدٍ مِن الخَلق.

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أنَّ هذه الأسانيد حُفِظت في الأمَّة، واعتُني بضبط النُّسخ الَّتي ذُكِرت فيها تلك الأخبار.

فاعتنى الأئمَّة بضبط نُسخ الكتب الَّتي تُروى فيها الأحاديث عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يكونوا يُعوِّلون على الأخذ مِن كتابٍ لا تُعرَف صحَّة نسخته.

فكما أنَّهم لا يعتمدون على رواية مَن ليس ثقةً، فإنَّهم لا يعتمدون على نسخةٍ غير مصحَّحةٍ.

وهذا الَّذي كانوا عليه قد تغيَّر بعد القرن العاشر، وضَعُف في الأمَّة ضعفًا شديدًا، حتَّى آل إلى هذا الزَّمان الَّذي قلَّ فيه ضبط هذا العلم؛ فقلَّت ثقة العارف به، وعُدِمت النُّسخ الصَّحيحة العتيقة للكُتب الَّتي تُروى فيها أحاديث النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصار عِماد رواية النَّاس هو الوِجادة؛ وحينئذٍ لا بدَّ مِن التَّعويل على ما يَضبط المنقول عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد صرَّح المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في «إتحاف النَّبيه» - وتبعه على ذلك جماعةٌ؛ منهم جمال الدِّين القاسميُّ - أنَّ العمدة الآن في ضبط لفظٍ ما عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي على ما يذكره الشُّرَّاح في شروحهم.

فمثلًا: قول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»** لا يتأتَّى أن تتلقَّاه

عن شيخٍ ضابطٍ أخذه عن مثله عن مثله إلى مُنتهاه وهو النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ لقلَّة ذلك في هذا الزَّمان، كما أنَّ النُّسخ الَّتي بأيدي النَّاس - ممَّا طُبِع من كتب الحديث - قلَّ أن تجدَ فيها عمدةً وأصلًا وثيقًا؛ فصار التَّعويل على ما يذكره الشُّرَّاح الَّذين اعتنوا بضبط ألفاظ الأحاديث النَّبويَّة؛ فيذكرون في هذه الكلمة وجهين؛ وحينئذٍ تُعوِّل على ذلك.

ولذلك ذهب بعض المتأخِّرين - كما بسطه عبد الحيِّ الكتَّانِيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ - إلى أنَّ الرِّواية الَّتي عند النَّاس اليوم ليست هي الرِّواية التي عند السَّابقين.

وصدق رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فإنَّ الرِّواية الَّتي عند السَّابقين كانت تُؤخَذ مضبوطةً بنُسَخٍ صحيحةٍ، وشيوخٍ عارفين، وأمَّا اليوم: فقلَّ العارف بنقل الحديث، مع اضطراب النُّسَخ الَّتي بأيدي النَّاس ممَّا يقرأون فيه.

فالتَّعويل - كما سلف نقلُه عن المصنِّف وغيرِه - إنَّما هو على كتب الشُّروح.

وأمَّا مجرَّد السَّرد الَّذي لا يُعتنَى فيه بضبط الحديث: فربمَّا كانت الإجازة خيرًا منه؛ كما نُقِل ذلك عن فالحٍ الظَّاهريِّ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ - أحدِ أعيان القرن الماضي من العلماء المُسنِدين.

وما يُسمَّى اليوم بـ (السَّماع) - ممَّا شُغِف به النَّاس - ليس السَّماع الَّذي كان عليه الأوَّلون؛ بل هو على نمطٍ مُختَرَعٍ.

فإنَّ السَّماع كان في أوَّل الإسلام كان لأجل حفظ الأحاديث المرويَّة عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فحفظها الصَّحابة، ثمَّ حفظها التَّابعون عنهم، ثمَّ حفظها أتباع التَّابعين، وظهرت الكتابة في تلك الأزمان تدرُّجًا، وقُيِّدت الأحاديث في الصُّحف، ثمَّ صُنِّفت الكتب الَّتي جَمعتها.

حتَّى إذا انتهى النَّاس إلى آخر القرن الخامس، لم يَعُد يُوجَد بينهم حديثٌ ليس موجودًا في كتابٍ؛ بل صارت الأحاديث كلُّها في كتبٍ مصنَّفةٍ؛ فعَمَدوا إلى العناية بضبط نُسخ تلك الكتب؛ لأنَّ تعويلَهم عليها.

فاشتغلوا بتصحيح النُّسَخ، وروايتِها روايةَ ضبطٍ، وقلَّ باب السَّماع.

ففي الزَّمن الأوَّل كان السَّماع شائعًا كثيرًا؛ تجتمع فيه الألوف لأجل ضبط الأحاديث قبل أن تستقرَّ في الكتب، وأمَّا بعد استقرارها في الكتب استقرَّت الرِّواية مختصَّةً ببعض العارفين، وليس بكلِّ العالِمين، وكان المقصود منها ضبط الألفاظ المرويَّة في نُسخ الكتب.

ثمَّ بعد ذلك لمَّا عُدِمت النُّسخ الصَّحيحة، ولم يعتنِ النَّاس بِها؛ ذهب هذا القصد؛ لأنَّ النَّاس لم يبقَوا على نَهج الماضين في العناية بالنُّسخ الصَّحيحة؛ بل صاروا يقرأون من أيِّ نسخةٍ اتَّفقت؛ وحينئذٍ فليس سماعهم كسماع الماضين؛ كما أشار إلى ذلك الرُّودانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في «صلة الخَلَف».

فالسَّماع اليوم أشبه ما يكون بالبركة! إلَّا السَّماع الَّذي كان في عهد المصنِّف وبقي في الهند إلى اليوم، وكان في الحجاز قبلُ حتَّى انتقل إلى هناك؛ وهو السَّماع الَّذي يقترن بنقل كلام الشُّرَّاح في ضبط ألفاظ الحديث، وبيان ما يُحتاج إليه من معانيه؛ وهذا هو الذي ينفع، وأمَّا السَّرد المجرَّد فإنَّ نفعه اليوم قليلٌ، وأهل الفنِّ قد ذكروا ذلك - كما سلف نقلُه عنهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

والمقصود: أنَّ المقتدِي بهم إذا رام أن يُحصِّل سماعًا فيحصِّله على هذا الوجه، ويَعرف ما ينبغي أن يعتني بسماعه؛ وهو عُمَد الإسلام من الكتب الأصول؛ كالكتب

السِّتَّة، و«موطَّأ مالكٍ»، و«مسند الدَّارميِّ»، و«مسند الإمام أحمَد»، و«سنن البيهقيِّ»، مع الكتب الَّتي يدور عليها التَّعليم، وما عدا ذلك - ممَّا يراه بعض النَّاس حظًّا للسَّماع من الأجزاء والمسانيد - فهذا إنَّما يكون للواحد في الأُلوف المؤلَّفة؛ إذ لا ينتفع بذلك كبير أحدٍ.

وليس زمن اليوم كزمن مَن سبق في الاحتياج إلى ضبط النُّسخ؛ لأنَّه لا عناية للنَّاس بِهذا، وإنَّما يُعوِّلون على المطبوعات؛ فحينئذٍ لا تُغني السَّماعات إلَّا مع شيخٍ ضابطٍ عارفٍ بما يُقرَأ عليه، وأمَّا مع عدم المعرفة فإنَّ ذلك قليل النَّفع.

وتمييز هذا الفنِّ اليوم صار ضعيفًا مع كثرة ولع النَّاس به، ولا أدلَّ على ذلك من بواقعَ عظيمةٍ ورزايا جسيمةٍ أَوجدها بعض المتأخِّرين مِن ادِّعاء أشخاصٍ لا وجود لهم، رووا عنهم رغبةً في علوِّ الأسانيد! وهؤلاء قد تُتبِّعت بُيوتاتُهم فلم يُوجَد لهم ذِكرٌ.

فتجد مَن يُسنِد في زماننا عن فلانٍ عن فلانٍ عن عبد الرُّؤوف بن الحسن الكُرديِّ وإبراهيمَ بن عبد الله يَارْشَاه، وعبد الله بن فالح الظَّاهريِّ، وغيرهم؛ وهؤلاء أشخاصٌ لا وجودَ لهم! وإنَّما افتراهم من افتراهم ليُعلِّي إسناده! ثمَّ تلقَّف هذا مَن لا يعي - وهُم جمهور النَّاس اليوم - فصاروا يُسنِدون عنهم ويَفخرون بذلك ظنًّا منهم أنَّ السَّند عالٍ، وهو عند أهل المعرفة - ولعلَّهم لا يُجاوِزون أصابع اليد الواحدة أو أقلَّ - لا وجود له.

وهذا يدلُّك على أنَّ الدُّخول في هذا الباب خطرٌ، وأنَّ التَّكثُّر بتصنيف الأثبات وتشييد الإجازات صناعةُ البطَّالين الفارغين، وأمَّا صناعةُ العارفين الاشتغالُ بالعلم النَّافع.

لأنَّك لو نَخَلْت هذه الأثبات الَّتي صنَّفها المتأخِّرون؛ لوجدتَ فيها ما يَنْدَى له

الجبين خزيًا؛ كما ذكرتُ لكم مِن أنَّ بعض النَّاس أسند وأجاز أصحابه بالرِّواية عن أُناسٍ لا وجود لهم، وإنَّما هُم مُفترَون.

وهذا - والله - من ذهاب العلم وقلَّة أهله، والإخبار الصَّادق عن قبضه في آخر الأزمان.

وأسوأ مِن ذلك: أن يكون سرَّاقًا للطَّلبة؛ فتجد أحدهم ولِعًا بالإجازات والأخذ عن الأشياخ دون علمٍ ولا فهمٍ!

فينبغي أن يطلب المرء نجاتَه، وأن يعتني بالعلم الَّذي يُقرِّبه إلى الله، وأن يكتفي في ذلك بالأخذ عن الثِّقات، ومع أخذه عن الثِّقات فلْيتحرَّز مِن هذه البواقع - الَّتي ذكرتُ طرفًا منها، ووراء ذلك بحرٌ لا ساحلَ له -؛ لئلَّا يقع في الكذب الَّذي وقع فيه مَن كَذَبه وصنعته يداه ثمَّ روَّجه على النَّاس.

وينبغي لطالب العِلم ألَّا يُسارع إلى كلِّ جافلةٍ يَجفُل إليها النَّاس؛ فإنَّه بين كلِّ مدَّةٍ ومدَّةٍ يأخذ قلوبَ النَّاس شيءٌ فيذهبون إليه زُرافاتٍ ووِحدانًا، ثمَّ يتبيَّن لهم حقيقة الأمر، والَّذي يُضيع وقته هو الَّذي يذهب دائمًا إلى ما وَلِع به النَّاس دون تمييزٍ.

فالنَّاس اليوم لهم ولعٌ بالإجازات، وقبله كان لهم ولعٌ بالبرمجة العصبيَّة، وقبله كان لهم ولعٌ بأمرٍ آخر، فإذا صار طالب العِلم نُهْبًا لهذه الظَّواهر لم يُحصِّل العلم الَّذي ينبغي.

وسِرْ على طريقة مَن قبلك؛ فإنَّها الطَّريقة الَّتي تكفُل لك السَّلامة.

والمقصود: أنَّ هذا الفنَّ ينبغي أن يأخذ منه الإنسان قَدْر الحاجة، مع التَّحرِّي، والتَّوقِّي، وتصحيح النِّيَّة، وصِدق الطَّلب له، مع العناية بالعلوم الأصليَّة الصَّحيحة

النَّافعة.

ثمَّ ذكر المصــنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ (معظم هذا الفنِّ) أخذه (أبي طاهرٍ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ الكُرديِّ الهَمْذانِيِّ) بالذَّال، لا بالنِّسبة إلى القَبيلة؛ بل إلى الجهة المعروفة.

فسَــمِع (عليه «الأَمم»)؛ وهو ثَبَتٌ مِن الأثبات المجموعة لوالد أبي طاهرٍ، وهو إبراهيمُ بنُ حسنٍ الكُورانِيُّ، وسيذكره المصنِّف.

ثمَّ قال: (واستنسخناه مِن خطِّه، وضبطنا مُشكِله من خطِّه بحضرته)؛ وهذا حُسن الأخذ.

ومن مقاصد إقراء هذا الكتاب: التَّعريف بمثل هذا المَسلك.

ثمَّ قال: (وناولني كتاب «مقاليد الإسناد»)؛ وهو لأحد أشياخ أبي طاهرٍ الكُورانِيِّ؛ قال: (فطالعتُه وراجعته فيما أَشكل مِن الفنِّ، ورَويت عنه «صـحيح البخاريِّ» مِن أوَّله إلى آخره؛ كنتُ أقرأ وهو يسمع، وإذا مللتُ كان يقرأ وأنا أسمع)؛ وكان ذلك في المدينة النَّبويَّة في مســجد النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمَّا قَدِم وليُّ الله الدِّهلويُّ على الحجاز حاجًّا وأخذ عن علمائه.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فَصْلٌ

قد اتَّصل سَندي - والحمد لله - بسبعةٍ مِن المشايخ الجِلَّة الكرام، والأئمَّة القادة الأعلام؛ مِن المشهورين بالحرمين المحترمَيْن، المُجمَع على فضلهم بين الخافقَيْن: الشَّيخ محمَّد بن العلاء البابليُّ، والشَّيخ عيسى المغربيُّ الجعفريُّ، والشَّيخ محمَّد بن سليمانَ الرُّدَّانِيُّ (١) المغربيُّ، والشَّيخ إبراهيمُ بن حسنٍ الكُرديُّ المدنيُّ، والشَّيخ حسن ابن عليٍّ العُجَيميُّ المكِّيُّ، والشَّيخ أحمدُ بنُ محمَّدٍ النَّخْليُّ المكِّيُّ، والشَّيخ عبد الله بن سالمٍ البصريُّ ثمَّ المكِّيُّ.

ولكلِّ واحدٍ منهم رسالةٌ جَمع هو فيها - أو جُمِع له فيها - أسانيدُه المتنوِّعة في علومٍ شتَّى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: (ولكلِّ واحدٍ منهم رسالةٌ جَمع هو فيها - أو جُمِع له فيها - أسانيده المتنوِّعة): يريد بذلك (الثَّبَت)، وأنَّ لكلِّ واحدٍ مِن هؤلاء ثَبَتًا.

فإنَّ (الثَّبَت) يُراد به: الكتاب المجموع الَّذي يدوِّن فيه العالِم أسانيده؛ كما قال

(١) يُقال فيه: (الرُّدَّاني) و(الرُّوداني)؛ وهي نسبةٌ إلى بلدٍ في المغرب اسمها (تارودانت)، وهذه النِّسبة على غير القياس.

حافظ الحكميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في نظمه في المصطلح «اللُّؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون»:

.... وَسَـــمِّ مَا يَجْمَعُـهُ بِــــ (الثَّبْتِ)

أي ما يجمعه من نَقْل الأسانيد المؤدِّية إلى النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يُسمَّى (ثَبَتًا)، وهو بتحريك الباء، وسُكِّنت في البيت للضَّرورة.

قال المصنِّف رحمه الله:

أمَّا البابليُّ: فأجازني بجميع ما في كتاب «مُنتخَب الأسانيد» الَّذي جَمعه الشَّيخ عيسى له: شيخُنا الثِّقة الأمين أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ الكُرديُّ، عن أبيه، عن مشايخه الثَّلاثة الَّذين سَردنا أسماءَهم بعد أبيه كلِّهم عن البابليِّ.

وأمَّا الشَّيخ عيسى: فناولني «مَقاليد الأسانيد» تأليفَه: شيخُنا أبو طاهرٍ، وأجازني بجميع ما فيه: أبو طاهرٍ عن الأربعة المذكورين عنه.

وأمَّا ابن سُليمان: فأجازني بجميع ما في «صِلة الخَلَف» تأليفَه: شيخنا أبو طاهرٍ مشافهةً عن المصنِّف مكاتَبةً.

(ح) وأجازني بجميع ما فيه: ولدُه محمَّدٌ وَفْد الله عنه.

(ح) وأجازني بجميعه: السَّيد عمرُ [1] ابن بنت الشَّيخ عبدِ الله بن سالمٍ، عن جدِّه عنه.

وأمَّا الكُرديُّ: فأخبرني بجميع «الأَمم» تأليفَه سماعًا عليه: أبو طاهرٍ بقراءته على أبيه المذكور.

وأمَّا العُجَيميُّ: فألَّف الشَّيخ تاج الدِّين الدَّهَّان رسالةً بَسَط فيها أسانيده، أجازني بجميع ما رواه العُجَيميُّ: أبو طاهرٍ عنه، وكان أبو طاهرٍ قارئَ دروسه وأَخصَّ تلامذته، وقرأ عليه «السِّتَّة» بكاملها.

---

(١) هو عُمر بن عَقِيل بن أحمدَ العَلويُّ؛ الشَّهير بـ (السَّقَّاف)، وله ابنٌ عالِمٌ اسمه: عَقِيلُ بن عمرُ، وهذا الابن العالِم هو الَّذي شرح كتاب «الكبائر» لإمام الدَّعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وطبعه ناشرُه ولم يَعرف المصنِّفَ، ومصنِّفه هو عقيل بن عمرَ ابن هذا الرَّجل.

قَالَ الشَّارِحُ وفّقَهُ اللهُ:

وقَرأ عليه أيضًا «الموطَّأ»؛ فإنَّه قرأ عليه جميع الكُتب المتداولَة في الدَّرس عندهم؛ وهي «السِّتَّة» و«الموطَّأ»؛ وهذا هو حقيقة الأخذ للحديث.

وكانت هذه القراءة - كما ذكره وليُّ الله الدِّهلويُّ في موضعٍ آخر - مع بيان ما يُحتاج إليه مِن ضبط الألفاظ وتعلُّق الحديث بالتَّرجمة، دون إطالةٍ في إيضاح معاني الحديث.

وذَكر أنَّ هذه الطَّريقة هي الطَّريقة الَّتي كان عليها إقراء الحديث في الحجاز، ثمَّ طُوِيَت من الحجاز وانتقلت إلى الهند بجهود العلَّامة وليِّ الله الدِّهلويِّ.

فإنَّه في الأزمنة الأخيرة - بجهود هذا الرَّجل وأبنائه وتلاميذه - انتشر الحديث في الهند؛ فصار عند العجم أكثر منه عند العرب.

ولا يزال أهل الهند على العناية بتدريس كُتب الحديث على الطَّريقة السَّابقة.

قال المصنف رحمه الله:

(ح) وسمعتُ مِن الشَّيخ تاج الدِّين القِلْعِيِّ الحنفيِّ - مُفتي مكَّةَ - أوائلَ «السِّتَّة» مع «مسند الدَّارميِّ»، و«موطَّأ محمَّدٍ» و«آثاره»، وأجازني بسائرها وبجميع ما تصحُّ له روايته عن العُجَيميِّ.

أمَّا النَّخليُّ: فله رسالةٌ جمع فيها أسانيده، أجازني بِها: أبو طاهر عنه.

(ح) وناولينها الشَّيخ عبد الرَّحمن النَّخليُّ - ابن الشَّيخ أحمد المذكور -، وأجازني بِها عن أبيه.

وأمَّا البصريُّ: فألَّف ولدُه الشَّيخ سالمٌ رسالةً أجازني بِها وبجميع ما تصحُّ روايته: السَّيد عمرُ عن جدِّه الشَّيخ عبد الله المذكور، وسمعتُ عنه أوائل الكُتب.

(ح) وأجازني أبو طاهرٍ عنه، وقد سَمِع أبو طاهرٍ «مسند الإمام أحمدَ» بكامله عند قبر النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقرأ «شمائل التِّرمذيِّ» بكماله إلَّا حديث (سَمَرِ النِّساء)؛ فإنَّه سمعه منه[1].

(١) يعني سَمعه من لفظ شيخه، وأمَّا بقيَّة الكتاب فقد قرأه عليه.

فصلٌ

سندُ هؤلاء المشايخ السَّبعة ينتهي إلى الإمامين الحافظين القُدوتَيْن الشَّهيرَين بشيخ الإسلام زَين الدِّين زكريَّا، والشَّيخ جلال الدِّين السُّيوطيِّ.

أمَّا البابليُّ: فروى عن جماعةٍ:

منهم: سالمٌ السَّنهوريُّ، عن النَّجم الغَيْطيِّ، عن الزَّين زكريَّا.

ومنهم: سليمانُ بنُ عبد الدَّائم البابليُّ، عن الجَمال يوسفَ بنِ زكريَّا، عن والده الزَّين زكريَّا.

ومنهم: النُّور عليُّ بن يحيى الزَّيَّاديُّ، عن الشِّهاب أحمدَ بنِ محمَّدٍ الرَّمْليِّ، عن الزَّين زكريَّا.

ومنهم: الشَّيخ محمَّد حجازي الواعظ، عن الغَيْطيِّ، عن الزَّين زكريَّا.

ومنهم: البُرهانُ اللَّقَانِيُّ (١)، عن الشَّمس محمَّدِ بنِ أحمد الرَّمليِّ، عن والده، عن الزَّين زكريَّا.

ومنهم: أحمدُ بنُ عيسى بنِ جميلٍ، عن عليِّ بنِ أبي بكرٍ القَرَافيِّ، عن الجلال السُّيوطيِّ.

ومنهم: أبو بكرٍ بنُ إسماعيلَ، عن إبراهيمَ بنِ عبد الرَّحمن العَلْقميِّ، عن الجلال السُّيوطيِّ.

(١) بالتَّخفيف، وليس (اللَّقَّانِي) بالتَّشديد كما هو مشهورٌ على الألسنة.

وللبابليِّ مشايخُ كثيرون غير هؤلاء؛ ينتهون إلى ذَينِك الإمامين.

وأمَّا الشَّيخ عيسى: فرَوى عن جماعةٍ:

منهم: أبو الإرشاد نور الدِّين عليُّ بنُ محمَّدٍ الأُجْهُوريُّ، عن عليِّ بن أبي بكرٍ القَرافِيِّ، عن الجلال السُّيوطيِّ.

ومنهم: أبو الحَسن شهابُ الدِّين أحمدُ بنُ محمَّدٍ الشَّهير الخَفَاجيُّ، عن البُرهان إبراهيمَ بن أبي بكرٍ العَلْقميِّ، عن الجلال السُّيوطيِّ.

ومنهم: أبو الحَسن عليُّ بن محمَّدٍ المصريُّ - وهو غير الأُجهوريِّ -، عن سالمٍ السَّنهوريِّ، عن النَّجم الغَيْطيِّ، عن شيخ الإسلام الزَّين زكريَّا.

ومنهم: الشَّيخ سلطانُ المَزَّاحيُّ، عن الشَّيخ أحمدَ بنِ خليلٍ السُّبكيِّ، عن النَّجم الغَيْطِيِّ، عن الزَّين زكريَّا.

وأمَّا ابن سليمانَ: فرَوى عن جماعةٍ:

منهم: شيخ الإسلام أبو عثمانَ سعيدُ بن إبراهيمَ الجزائريُّ، عُرِف بـ(قَدُّورَة)، عن أبي عثمانَ سعيدٍ المَقَّريِّ [1]، عن الحافظ أبي الحَسن عليِّ بن هارونَ وأبي زيدٍ عبد الرَّحمن بنِ عليِّ بنِ أحمدَ العاصميِّ الشَّهير بـ(سُقَّيْن) [2]، عن الزَّين زكريَّا؛ وهذا

---

(١) ومن هذه النِّسبة: ابن أخيه أحمدُ المَقَّريُّ، صاحب «نَفْح الطِّيب»، و«أزهار الرِّياض»، وغيرها.

(٢) الصَّحيح أنَّه مشهورٌ بـ(ابن سُقَّيْن)؛ لأنَّ (سُقَّيْن) لقب والده؛ كما صرَّح بذلك الزَّبيديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «تاج العروس».

وذكر عبد الواحد السِّجِلْماسي في «الإلمام ببعض مَن لقيتُه من علماء الإسلام» نصوصَ إجازاته

إسنادٌ مغربيٌّ.

ومنهم: شيخه المُعمَّر أبو مهديٍّ السُّكْتَانِيُّ، عن المَنْجُور، عن النَّجم الغَيْطيِّ، عن الزَّين زكريَّا.

ومنهم: أبو الإرشاد عليُّ بنُ محمَّدٍ الأُجْهُوريُّ، وقاضي القُضاة أحمدُ بنُ محمَّدٍ الخَفَاجِيُّ، كلاهما عن الشَّمس محمَّدِ بنِ أحمدَ الرَّمليِّ، عن الشَّيخ زكريَّا.

وكلاهما عن السِّرَاج عمرَ بنِ أُلْجَايْ، والشَّيخ بدر الدِّين الكَرْخيِّ، والشَّمس محمَّدِ ابن أحمدَ العَلْقَمِيِّ جميعًا، عن الزَّين زكريَّا، والجلال السُّيوطيِّ.

وأمَّا الكُرْديُّ: فعن الشَّيخ أحمدَ القُشَاشيِّ، روى بالإجازة العامَّة عن الشَّمس الرَّمليِّ [1]، عن الزَّين زكريَّا، وأكثرُ أخذِه قراءةً وسماعًا ومشافَهةً عن الشَّيخ أحمدَ الشِّنَّاويِّ، روى عن جماعةٍ:

منهم: أبوه عليُّ بنُ عبد القُدُّوس، عن الشَّيخ أحمدَ بن حَجرٍ المَكِّيِّ، والشَّيخ عبد الوَهَّاب الشَّعراويِّ؛ كلاهما عن الزَّين زكريَّا.

وعن الشَّيخ محمَّدِ بن أبي الحسن البَكْريِّ، عن والده، عن الزَّين زكريَّا.

وعن الشَّمس محمَّدِ بن أحمدَ الرَّمليِّ، عن والده، عن الزَّين زكريَّا.

وعن الزَّين زكريَّا بلا واسطةٍ.

له، وفيها: (ابن سُقَّيْن)، وليس (سُقَّيْن).

(١) أي ليس له أخذٌ خاصٌّ عن الشَّمس الرَّمليِّ، وإنَّما روى عنه بإجازته العامَّة لأهل العصر؛ وهي مِن أنواع الإجازة الضَّعيفة الَّتي ينبغي اطِّراحها.

وعن الشَّيخ حُسَينٍ الدَّنْجِيهيِّ، عن الجلال السُّيوطيِّ.

وروى الكُرديُّ أيضًا عن الشَّيخ سلطانَ بنِ محمَّدِ بنِ سَلامةَ (١)؛ أَخذ عن جماعةٍ:

منهم: الشَّيخ نور الدِّين عليُّ الزَّيَّاديُّ.

وشهاب الدِّين أحمدُ بن خليلٍ السُّبكيُّ.

وسالمٌ السَّنهوريُّ؛ وهو مِن أقران البابليِّ.

وأمَّا العُجَيميُّ: فله مشـــايخُ كثيرون؛ ســمَّاهم لي أبو طاهرٍ، ولْنَكْتَفِ منهم على أَشهرهم:

منهم: القُشَـاشِـيُّ، عن الشِّــنَّاويِّ، عن والده، عن الشَّــعراويِّ، عن زكريَّا. وعن الشِّنَّاويِّ، عن الحسن الدَّنْجِيهيِّ، عن الجلال السُّيوطيِّ.

ومنهم: البابليُّ، والشَّــيخ عيســى المغربيُّ، والإمام زَين العابدين بنُ عبد القادر الطَّبريُّ.

وأمَّا النَّخليُّ: فرَوى عن جماعةٍ:

منهم: البابليُّ، وعيسى، والكُرديُّ، وقد ذكرنا أسانيدهم.

ومنهم: المنصور الطُّوخيُّ المصريُّ، عن الشَّيخ سلطانَ المَزَّاحيِّ.

ومنهم: الشَّيخ محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ عَلَّانَ المكِّيُّ، عن جماعةٍ مِن أهل مكَّةَ وغيرهم.

وأمَّا البصـريُّ: فمشـايخه هم مشـايخ النَّخليِّ، وأكثرَ الأخذَ عن البابليِّ، وعيســى،

---

(١) هو المَزَّاحيُّ الَّذي تقدَّم؛ وكان إمامًا في القراءات، وفي الفقه، وفي الحديث، وذكر الحَمويُّ أنَّه كان على طريقة ابن تيميَّةَ في الاعتقاد.

وابنِ سليمانَ، والكُرديِّ، وقد سَردْنا أسانيدهم.

قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

إلى هنا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مِن رفع أسانيد شيوخه إلى السَّبعة، ثمَّ مِن أولئك السَّبعة إلى طبقة زكريَّا الأنصاريِّ وجلال الدِّين السُّيوطيِّ.

وكلُّ هؤلاء المذكورين ممَّن عُرِفت ترجمتُه، وشُهِرت حاله.

فمَن يقول: (إنَّ أسانيد المتأخِّرين عامَّتها مجاهيلُ) أُتِي مِن جهله بالتَّاريخ والسِّيَر وأخبار العلماء، فحَكم بذلك، وإلَّا فالأسانيد المشهورة تُعلَم أحوال أهلها وتراجمُهم، وهي الَّتي ينبغي أن يعتني بها الإنسان، أمَّا الرِّواية عن المجاهيل، ومَن لم يخلقه الله عَزَّوَجَلَّ مِن المكذوبين؛ فهي الَّتي ينبغي أن يحتاط منها.

والرِّواية بنزولٍ عمَّن يُعرَف من أهل العلم، أَولى مِن علوٍّ مكذوبٍ مُدَّعى عن أناسٍ لا يُعرَفون.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فَصْلٌ

سـندُ هذين الإمامين ومَن في طبقتهما ينتهي إلى ثلاثةٍ من المُسـنِدين الكبراء الَّذين بِهم اتَّصلت أسانيدُ مَن بعدَهم بمَن قبلهم:

أحدهم: المسـنِد المعمَّر الصَّالح شـهاب الدِّين أحمدُ بنُ أبي طالبٍ الحَجَّارُ؛ المعروف بـ (ابن الشِّحْنة).

والثَّاني: العالم الفقيه رُحْلة الآفاق مسـنِد العصـر فخرُ الدِّين أبو الحسـن عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبد الهادي؛ المعروف بـ (ابن البخاريِّ).

والثَّالث: الحافظ الثِّقة الأمين شرف الدِّين عبد المؤمن بنُ خَلَفٍ الدِّمياطيُّ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ردَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سندَ زكريَّا الأنصاري وجلال الدِّين السُّيوطي إلى ثلاثةٍ مِن المسندِين الكبار؛ هم: الحجَّار، وابن البخاريِّ، وعبد المؤمن الدِّمياطي.

والأخيران مِمَّن شُـهِر بالعلم، وعُرِفا به، وذُكِرا بالحفظ؛ ولذلك قال المصـنِّف في الأوَّل منهما: (العالِم الفقيه)، وقال في الثَّاني: (الحافظ الثِّقة الأمين).

وكان أبو العبَّاس ابن تيميَّةَ يقول: (إنَّه يطمئنُّ قلبي إذا كان بيني وبين مَن فوقي في الإسناد ابنُ البخاريِّ)؛ وذلك لجلالته في العِلم وإمامته في الرِّواية.

وأمَّا الأوَّل فإنَّه رجلٌ صالحٌ معمَّرٌ؛ روى قديمًا عن بعض أهل العلم لمَّا حَضر في مجالسهم؛ فأُثبِت سماعه، ثمَّ عُمِّر حتَّى جاوز المائة؛ فكان إسناده عاليًا، وروى عنه النَّاس؛ فليس معدودًا من العلماء؛ بل كان أُمِّيًّا؛ كما صرَّح به أصحابه؛ ومنهم: ابن كثيرٍ في تفسير سورة الصَّفِّ من «تفسيره».

وانظر إلى اللَّقب الَّذي زيَّنه به المصنِّف؛ فقال: (المُسنِد المُعمَّر الصَّالح)؛ فهو (مسنِدٌ)؛ لأنَّه يروي بالإسناد، و(معمَّرٌ)؛ لأنَّه جاوز المائة، و(صالحٌ)؛ لأنَّه ذُكِر بالدِّيانة.

ولم يَقُل فيه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: (الشَّيخ المحدِّث)؛ لأنَّهم يعلمون أنَّ الألقاب تُناط بالحقائق.

أمَّا اليوم: فقد صار كلُّ مَن عنده إسنادٌ شيخًا محدِّثًا! بل منهم مَن يبالغ في الألقاب حتَّى يذكرَ في ألقاب مَن أخذَ عنه ما يُقطَع عند مَن عَرف أولئك بأنَّه ليس على حقيقته؛ فتجده يذكره منسوبًا إلى العلوم؛ بأن يقول: (الفقيه)، أو يقول: (المحدِّث)، أو يقول: (المفسِّر)!

وهذا نوعٌ من التَّعظيم للذَّات بأنَّه أخذَ عن أناسٍ متقدِّمين في العلم! وحقيقة أمرهم لا يجاوِز أن يكون عنده إسنادٌ وقد عُمِّر؛ فحينئذٍ يُكتفَى بوصفه بـ(المسنِد المُعمَّر)، وإذا كان معروفًا بـ(الصَّلاح) زِيد فيه ذلك.

أمَّا أن يُعمَد إلى المعمَّرين الكبار ممَّن عُرِف بالصَّلاح والزُّهد ولهم روايةٌ، ثمَّ يُقال: (إنَّه شيخٌ محدِّثٌ جليلٌ) لمُجرَّد الرِّواية: فهذا افتراءٌ في اللَّقب الَّذي أُعطِي إيَّاه.

ولكن لا يَعرِف هذه الأمور إلَّا من رسخت قدمه؛ كمؤلِّف هذا الثَّبَت؛ فإنَّه أعطى الحَجَّار اللَّقب الصَّالح له، ولم يجعله بمنزلة ابن البخاريِّ وعبد المؤمن الدِّمياطيِّ

رَحِمَهُمَاٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فإنَّهما من العلماء الفقهاء الحفَّاظ، وأمَّا الحجَّار فرجلٌ عامِّيٌّ سمع أشياءَ في مبتدأ أمره ثمَّ عُمِّر واحتاج النَّاس إلى الرِّواية عنه لأجل العلوِّ.

فينبغي أن يحتاط الإنسان فيمَن يُلقِّبه إذا روى عنه أو ذكر عنه شيئًا.

والأكمل: أن يتورَّع عن ذلك قَدْر المستطاع، حتَّى إذا بَلغ مقام مَن يُؤخَذ بتلقيبه وعُرِف أنَّه ممَّن ينقُد الرِّجال ويميِّزهم: فلا بأس حينئذٍ أن يقول ذلك.

وأمَّا أن يكون كلُّ مَن كَتب يوزِّع ألقابًا: فهذا - والله - مِن ضعف العلم وذهاب أهله.

فإنَّ اللَّقب العلميَّ ليس صدقةً يُتصدَّق بِها، ولا هديَّةً تُهدَى إلى أحدٍ، وإذا وقع على خلاف الواقع فإنَّه عيبٌ في حقِّ المُلقِّب والمُلقَّب إذا كان راضيًا بذلك.

فإنَّ المُلقِّب إذا لقَّب أحدًا فوق رتبته، واختُبِرت حاله، وعُرِف قَدْره في العلم = عُلِم أنَّه لا يُبالَى بتلقيبه.

وكم ترى في ترجمة رجلٍ مِن المتأخِّرين: (المحدِّث العلَّامة)، فإذا اختبَرتَه في أمر الحديث وكمال العلم وإذا هو بمنأًى عنه!

وأذكر أنَّني قرأتُ مرَّةً على أحد المسنِدين أوَّل «صحيح البخاريِّ» من حفظي - وتعلمون أنَّ البخاريَّ اختصر حديث «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**» في أوَّل «صحيحه» فأَسقط منه جملتين - فلمَّا قرأتُه قال: لماذا لم تذكر الجملتين؟ فقلتُ: إنَّها كذلك في «البخاريِّ»، قال: وإن كان كذلك! فأنت إذا أردت إجازةً أو قراءة الحديث فاقرأه تامًّا!

وهذا من أعظم ما ينبِّئك عن قَدْر لقب (المحدِّث) له، وأنَّه لم يُميِّز اختصار الحديث، وأنَّه يلزم من روى أن يقرأ الحديث كما هو!

وقد أظهر النَّاسُ في هذا الزَّمن أحوالًا عجيبةً في أمر روايتهم وتلقيبهم؛ فصــاروا لا يعرفون كيفيَّة قراءة الحديث، ولا يعرفون مراتب أهله.

وقد قرأ أحدهم «صـحيح البخاريِّ» على شـيخٍ مع إسـقاط أسـانيده؛ فكان يأتي إلى «صــحيح البخاريِّ» ويقول: عن عمرَ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...**» إلى تمام الحديث، ثمَّ الَّذي بعده، ثمَّ الَّذي بعده، إلى آخر الكتاب، ثمَّ يقول أنَّه قرأ «البخاريَّ»! ومِثل هذا - اتِّفاقًا - لم يقرأ «البخاريَّ».

وهذه الصَّـنيعة مِن مُحدَثات المشـغوفين بالرِّواية مع الجهل بالعلم، ثمَّ ازداد شَـرَه هؤلاء حتَّى نشروا الألقاب العلميَّة كيفما شاءوا!

قال المصنِّف رحمه الله:

أمَّا ابن الشِّحنة: فأَخذ الزَّينُ، عن الحافظ ابن حجرٍ، عن البُرهان الشَّامي، والسُّيوطيُّ عن ابن مُقبِلٍ، عن البُرهانِ الشَّامي عنه، وأحمدَ الجُوخِيِّ عنه.

وأمَّا ابن البخاريِّ: فالزَّين أَخذ عن ابن الفُرات، والحافظ ابن حجرٍ، ومحمَّد بن مُقبِلٍ؛ جميعًا عن عمرَ بن الحسن والصَّلاح بن أبي عمرٍ؛ وكليهما عنه (١)، والسُّيوطيُّ، عن محمَّد بن مُقبلٍ، عن الحَرَّاويِّ عنه.

وأمَّا الدِّمياطي: فالزَّين أَخذ عن ابن الفُرات، عن محمود بن خَليفةَ المَنْبَجِيِّ عنه، والسُّيوطيُّ، عن محمَّد بن مُقبِلٍ، عن الحَرَّاوي عنه.

قال الشَّارح وفّقه الله:

إلى هنا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من ردِّ الأسانيد إلى هؤلاء الثَّلاثة، وسيشرع يذكر الآن أسانيدهم إلى المصنَّفات المشهورة.

(١) ما ذكره المصنِّف مِن أنَّ عمرَ بن الحسن والصَّلاح بن أبي عمرَ أَخذا كلاهما - فكما نبَّه ناشر هذا الكتاب - لا يخلو هذا الإسناد المذكور مِن خللٍ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فَصْلٌ

وأمَّا «صحيح البخاريِّ»: فرَواه الحَجَّار، عن السِّرَاج بن المبارك الزَّبيديِّ الأصل البغداديِّ الدَّار - سماعًا منه -، عن الشَّيخ أبي الوقت عبد الأوَّل بن عيسى السِّجزيِّ الهِرَويِّ (١) - سماعًا منه -، عن الشَّيخ أبي الحسن عبد الرَّحمن بنِ محمَّدِ بنِ المُظَفَّر الدَّاوودِيِّ - سماعًا منه -، عن أبي محمَّدٍ عبد الله بنِ أحمدَ ابن حَمُّوَيْه (٢) الحَمُّوِيِّ السَّرخَسِيِّ - سماعًا منه -، عن أبي عبد الله محمَّدَ بنِ يوسفَ الفِرَبْرِيِّ - سماعًا منه -، عن مؤلِّفه.

وأمَّا «صحيح مسلمٍ»: فرواه الدِّمياطي بإجازته مِن أبي الحَسن المُؤيَّد بنِ محمَّدٍ الطُّوسيِّ النَّيسابوريِّ بسماعه مِن فقيه الحَرم أبي عبد الله محمَّدِ بن الفضلِ الفِرَاويِّ (٣)، أنا أبو الحسن عبد الغفَّار بنُ محمَّدِ بنِ عبد الغافر الفارسيِّ، أنا أبو أحمدَ محمَّدُ بنُ عيسى الجُلُوديُّ، ثنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ سُفيانَ الزَّاهد النَّيسابوريُّ، عن مؤلِّفه.

وأمَّا «سنن أبي داودَ»: فرَواه ابن البخاريِّ، عن عمرَ بنِ محمَّدِ بنِ طَبَرْزَد البغداديِّ،

---

(١) بكَسر الهاء؛ نِسبةً إلى (هِرَاة)؛ بلدٌ بأفغانستان.

(٢) بفتح الحاء، وتشديد الميم مضمومة، وسكون الواو.

(٣) بفتح الفاء أو كسرها، وفيه قيل: (للفِرَاوي ألف راوي)؛ كنايةً عن كثرة أصحابه الَّذين أخذوا عنه.

أنا به الشَّـــيخان أبو البدرِ إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ منصـــورٍ الكَرْخيُّ، وأبو الفتح مُفلِحُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الدُّوميُّ؛ ســـماعًا عليهما مُلَفَّقًا؛ قالَا: أخبرنا بِها الحافظ الكبير أبو بكرٍ أحمدُ بن عليِّ بن ثابتٍ الخطيبُ البغداديُّ؛ أنا أبو عمرَ القاسم بنُ جعفرِ بن عبد الواحد الهاشميُّ، أنا أبو عليٍّ محمَّدُ بن عمرٍو اللُّؤلئِيُّ، أنا أبو داودَ.

قال الشَّارح وفّقه الله:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سماعًا عليهما مُلَفَّقًا) أي أنَّه سَمع بعضَه على الأوَّل، وسمع بعضَه على الثَّاني؛ وهذا التَّلفيق مضبوطٌ معروفٌ.

وما وَقع من ذلك يُسمَّى (سماعًا بالتَّلفيق)؛ وهو صحيحٌ.

فلو قُدِّر أنَّك قرأتَ نصـف «صـحيح البخاريِّ» على شـيخٍ، وقرأت النِّصـف الثَّاني على شـيخٍ آخر، وهما قد أَخذا عن شـيخٍ واحدٍ، أو كان شـيخ شـيخِهما واحدًا = فإنَّ سـماعَك لـــ «البخاريِّ» صـحيحٌ، وتقول فيه: (أخبرنا فلانٌ وفلانٌ سـماعًا مُلفَّقًا) أي بالتَّلفيق بينهما.

واليوم صـار (السَّـماع الملفَّق) بغير هذا المعنى؛ فصـار يُطلَق على السَّـماع المُدَّعى الَّذي لا يكون أصلًا موجودًا؛ وإنَّما يُسَلسِلون أسانيدَ يزعمون أنَّها سماعِيَّةٌ، وهي عند أهل المعرفة لا تكون كذلك، وللنَّاس في هذا عجائبُ!

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وأمَّا «جامع التِّرمذيِّ»: فرَواه ابن البخاريِّ، عن عمرَ بنِ طَبَرْزَدَ، أنا أبو الفتح عبدُ الملك بنُ أبي القاسم عبدِ الله بنِ أبي سهلٍ الكَرُوخِيُّ، عن أبي عامرٍ محمودِ ابنِ القاسم الأَزْديِّ، وأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عبد الصَّمدِ التَّاجرِ الغُورَجيِّ، وأبي نَصْرٍ عبد العزيز بنِ أحمدَ الهِرويِّ التِّرْياقيِّ؛ إلَّا الجزءَ الأخير، وهو مِن أوَّل مَناقب ابن عبَّاسٍ إلى آخر الكتاب؛ فسَمِعه الكَرُوخِيُّ مِن أبي المُظفَّر عُبَيدِ الله بنِ عليِّ بنِ ياسينَ الدَّهَّانِ الهِرَويِّ؛ وقالوا جميعًا: أنا أبو محمَّدٍ عبدُ الجبَّار بنُ محمَّدِ بنِ عبد الله بنِ أبي الجَرَّاح الجَرَّاحِيُّ المروزيُّ، أنا الشَّيخ الثِّقة الأمين أبو العبَّاس محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محبوبِ بن فُضيلٍ التَّاجرُ المحبوبيُّ، عن التِّرمذيِّ.

وأمَّا «سُنن النَّسائيِّ»: فرَواه الحجَّارُ بإجازته من أبي طالبٍ عبد اللَّطيف[1] بنِ محمَّدِ ابنِ عليٍّ القُبَّيْطِيِّ - بسماعه لجميعه -، عن أبي زُرْعةَ طاهرِ بنِ محمَّدِ بنِ طاهرٍ المَقدسيِّ، عن أبي محمَّدٍ عبدِ الرَّحمن بنِ محمَّدٍ الدُّونِي - سماعًا -، قال: أخبرنا القاضي أبو نصرٍ أحمدُ بن الحُسين الكَسَّار، قال: أخبرنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ محمَّدٍ السُّنِّيُّ الدِّينَوَرِيُّ الحافظ - سماعًا -، قال: أخبرنا مُؤلِّفه الحافظ أبو عبدِ الرَّحمن أحمدُ بن شعيبٍ النَّسائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأمَّا «سُنن ابن ماجهْ»: فرواه الحجَّار، عن أَنْجَبَ[2] بنِ أبي السَّعادات، أنا أبو زُرعةَ

---

(١) في الأصل المقروء منه: [مِن أبي طالبٍ بن عبد اللَّطيف]؛ قال الشَّيخ: لا محلَّ لكلمة (بن)؛ فليس اسمه: أبو طالب بن عبد اللَّطيف؛ وإنَّما اسمه: عبد اللَّطيف القُبَّيْطِي.

(٢) ممنوعٌ من الصَّرف.

طاهرُ بنُ الحافظ أبي الفَضل محمَّدِ بنِ طاهرٍ المقدسيُّ، قال: أخبرنا أبو منصورٍ محمَّدُ ابنُ الحُسَين بنِ الهيثمِ المُقَوِّميُّ، أنا أبو طلحةَ القاسمُ الخطيب ابنُ أبي المنذِر، أنا أبو الحسن عليُّ بنُ إبراهيمَ بن سَلَمةَ بنُ بحرٍ القَطَّانُ، أنا به مؤلِّفه أبو عبد الله ابن ماجهْ القزوينيُّ.

وأمَّا «مُسند الدَّارمي»: فَرَواه الحجَّار، أنا أبو المُنَجَّا عبدُ الله بنُ عمرَ اللَّتِّيِّ - سماعًا -، قال: أخبرنا أبو الوقت عبد الأوَّل بنُ عيسى السِّجْزِيُّ، قال: أخبرنا أبو الحَسن [1]عبدُ الرَّحمن بنُ محمَّدٍ الدَّاوديُّ، قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ محمَّدٍ السَّرْخَسِيُّ، أنا أبو عِمرانَ عيسى بنُ عمرَ السَّمَرقَنْدِيُّ، أنا مؤلِّفه الحافظ أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحمن الدَّارميُّ - رحمةُ الله عليه.

وأمَّا «مسنَد الشَّافعيِّ»: فَرَواه ابن البخاريِّ، عن القاضي أبي المَكَارِمِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ عبد الله اللَّبَّانِ، وأبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ نَصْرٍ الصَّيدلانِيِّ، عن أبي عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ الحَدَّادِ، عن الحافظ أبي نُعَيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله الأصبهانِيِّ، عن أبي العبَّاس محمَّدِ بنِ يعقوبَ الأصمِّ، أنا الرَّبيع بنُ سليمانَ المُراديُّ، أنا الشَّافعيُّ [2].

وأمَّا «مُسند أحمدَ»: فرواه ابن البخاريِّ، قال: أخبرنا أبو عبد الله حنبلُ بنُ عبد الله

---

(١) في الأصل المقروء منه: [أخبرنا أبو الحسن بنُ عبد الرَّحمن الدَّاوديُّ]؛ قال الشَّيخ: هذا غلطٌ؛ والصَّحيح: أبو الحسن عبد الرَّحمن بن محمَّد الدَّاوديُّ.

(٢) «مسنَد الشَّافعيِّ» لم يجمعه هو؛ وإنَّما أخذه بعض متأخِّري الحفَّاظ وجَمعه مِن كتاب «الأُمِّ» للشَّافعيِّ، ورَتَّبه على المسانيدَ؛ فشُهِر باسم «مسنَد الشَّافعيِّ».

ابنِ الفَرَجِ المُكبِّر، أنا أبو القاسم هِبةُ الله بنُ محمَّدِ بنِ عبد الواحد بنِ الحُصين، أنا أبو عليٍّ الحسنُ بن التَّميميِّ المُذْهِبُ الواعِظُ، أنا أبو بكرٍ أحمدُ بن جعفرٍ القَطيعيُّ، ثنا عبد الله بنُ الإمام أحمدَ، قال: حدَّثني أبي.

وأمَّا «مسنَد أبي يعلى»: فرواه ابن البخاريِّ، عن أبي رَوْحٍ عبد المُعِزِّ بنِ محمَّدِ الهِرويِّ، أنا تميمُ بنُ أبي سعيدٍ الجُرجانِيُّ، أنا أبو سعيدٍ محمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن الكَنْجَرُودِيُّ، أنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ حمدانَ، أنا أبو يعلى.

وأمَّا «مسنَد أبي داودَ الطَّيالسيِّ»: فَرَواه ابن البخاريِّ، عن أبي المكارم ابن اللَّبَّان، وأبي جعفرٍ الصَّيدلانِيِّ، قال: أخبرنا أبو عليٍّ الحدَّادُ، أنا أبو نُعَيمٍ الحافظُ، ثنا عبدُ الله بنُ جعفرِ بنِ فارسٍ الأصبهانِيُّ، ثنا يونسُ بنُ حبيبٍ العِجْليُّ، ثنا أبو داودَ الطَّيالِسيُّ [1].

وأمَّا «صحيح ابن حِبَّانٍ»: فرواه الدِّمياطيُّ، عن أبي الحَسن عليِّ بن الحُسَين المعروف بـ(ابن المُقَيَّر) [2]، عن أبي المكارم المُبارك بنِ الحسنِ الشَّهْرَزُورِي، عن أبي الحَسن محمَّدِ بنِ عليٍّ المُهتدي بالله، عن الحافظ أبي الحسن عليِّ بن عمرَ الدَّارقطنيِّ، عن ابن حِبَّان.

وأمَّا «سنن الدَّارقطنيِّ»: فرواه الدِّمياطيُّ بسنده إلى الدَّارقطنيِّ، وقد ذكرناه.

(ح) ورواه الحَجَّار، عن أبي الحسن محمَّدِ بنِ أحمدَ بن عمرَ القَطِيعيِّ، عن أبي المَكارم المباركِ بنِ حسنٍ الشَّهْرَزُورِيِّ، بالإسناد المذكور.

---

(١) وكذلك «مسند الطَّيالسي» لم يصنِّفه هو؛ وإنَّما جَمعه مِن حديثه صاحبُه يونسُ بنُ حبيبٍ العِجليُّ، ثمَّ رُوِي عنه ونُسِب إلى أبي داودَ الطَّيالسيِّ؛ لأنَّ مَردَّه إليه.

(٢) يُقال: إنَّ أحدَ آبائه سَقط في حُفرةٍ فيها قارٌ؛ ثمَّ نُسِب إليها.

وأمَّا «المُستدرَك» للحاكم: فرواه الدِّمياطيُّ، عن ابن المُقيَّر، عن أبي الفضل أحمدَ ابنِ طاهرٍ المَيْهَنِيِّ، عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ خَلَفٍ الشِّيرازيِّ، عن الحاكم.

وأمَّا «الحِلية» للحافظ أبي نُعَيمٍ: فرواه ابن البخاريِّ، عن ابن اللَّبَّان، عن الحدَّاد، عنه.

وأمَّا «السُّنن الكُبرى» و«الصُّغرى» للبيهقيِّ: فرواهما ابن البخاريِّ، عن منصورِ بن عبد المُنعِمِ الفِرَاويِّ، قال: أخبرنا ابنُ إسماعيلَ الفارسيُّ، أنا مؤلفهما الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأمَّا «تصانيف الخطيب»: فرواها الدِّمياطيُّ، عن ابن المُقَيَّر، عن الفَضْلِ بنِ سهلٍ الإسفراِيينيِّ - إجازةً -، عن مؤلِّفها - إجازةً.

وأمَّا «مسنَد الفردوس»: فرواه الحجَّار، عن مُحِبِّ الدِّين محمودِ بن محمَّدٍ النَّجارِ، عن المؤلِّف.

وأمَّا «مسند الشِّهاب القُضاعيِّ»: فرواه ابن البخاريِّ، عن الإمام أبي أحمدَ عبدِ الوهَّاب بنِ عليِّ بن سُكَيْنَةَ، عن القاضي أبي بكرٍ محمَّدِ بن عبد الباقي الأنصاريِّ، عن القُضَاعيِّ.

وأمَّا «مُسند أبي حنيفةَ» للحارثيِّ: فرواه ابن البخاريِّ، عن أبي الفَرج عبدِ الرَّحمن ابن عليِّ بن الجوزيِّ، عن الحافظ محمَّدِ بنِ ناصرٍ السَّلَامِيِّ [1]، عن أبي عمرٍو عبدِ الوهَّاب بنِ الحافظ أبي عبد الله محمَّدِ بنِ إسحاقَ ابن مَنْدَهْ الأصفهانِيِّ، عن أبيه، عن مؤلِّفه أبي محمَّدٍ عبدِ الله الحارثيِّ.

وأمَّا «مسنَد أبي حنيفةَ» لابن خُسْرُو: فرواه ابن البخاريِّ، عن أبي طاهرٍ بركاتِ بنِ

---

(١) نسبةً إلى دارِ السَّلام (بغداد).

إبراهيمَ الخُشوعيِّ الدِّمشقيِّ، عن مؤلِّفه.

وأمَّا «المعجم الكبير» للطَّبرانِيِّ: فرواه ابن البخاريِّ، عن أبي جعفرٍ الصَّيدلانِيِّ، عن فاطمةَ بنتِ عبد الله الجُوزَدانيَّة، أنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبد الله بنِ رَيْذَةَ الأصبهانِيُّ، أنا الطَّبرانِيُّ.

وأمَّا «المُعجم الأوسط» له: فرواه ابن البخاريِّ، عن الصَّيدلانِيِّ، أنا أبو عليٍّ الحدَّادُ، أنا أبو نُعَيمٍ، أنا الطَّبَرانِيُّ.

وأمَّا «المعجم الصَّغير» له: فرواه ابن البخاريِّ، عن عفيفةَ بنتِ أحمدَ الفارَقانيَّة، قالت: أخبرتْنا فاطمةُ بنت عبد الله الجُوزَدانيَّة، أنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبد الله بنِ رَيْذَةَ الأصبهانِيُّ [1]، قال: أخبرنا مؤلِّفه الحافظ أبو القاسم سليمانُ بنَ أحمدَ الطَّبرانِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وأمَّا «عمل اليوم واللَّيلة» لابن السُّنِّيِّ: فرواه ابن البخاريِّ، عن أبي اليُمْن زيدِ بنِ الحسنِ بنِ زيدٍ الكِنْديِّ البغداديِّ، عن أبي الحسن سعدِ الخير بنِ محمَّدِ بنِ سهلٍ الأنصاريِّ، عن أبي محمَّدٍ عبد الرَّحمن بنِ محمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ الدُّونِيِّ، بسماعه مِن أبي نَصرٍ أحمدَ بنِ الحُسين الكَسَّار الدِّينَورِيِّ، بسماعه مِن مؤلِّفه ابن السُّنِّيِّ.

وأمَّا «كتاب التَّوحيد» لابن مَنْدَهْ: فرواه الدِّمياطيُّ، عن ابن المُقيَّر، عن محمَّدِ بنِ ناصرِ بنِ عبد الرَّحمن أبي القاسم، وأبي عمروٍ عبد الوهَّاب - ابنَيْه -؛ إجازةً عن أبيهما.

وأمَّا «مُسند الحارث بنِ محمَّدِ بنِ أسامةَ»: فرواه ابن البخاريِّ، عن أبي المكارم

---

(١) في الأصل المقروء منه سَقط شيخُ فاطمةَ: أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبد الله بنِ رَيْذةَ الأصبهانِيُّ، ونبَّه الشَّيخ إلى إلحاقه.

أحمدَ بنِ محمَّدٍ اللَّبَّانِ، عن أبي عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ الحدَّادِ، عن الحافظ أبي نُعَيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله الأصفهانِيِّ، ثنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ خَلَّادِ بنِ منصورِ بنِ أحمدَ النَّصيبيُّ، أنا أبو محمَّدٍ الحارثُ بن محمَّدِ بنِ أبي أسامةَ داهرٌ التَّميميُّ.

وأمَّا كتاب «الشَّريعة» للآجُريِّ: فرواه الدِّمياطيُّ، عن الوجيه منصورِ بنِ سُلَيْمٍ الهَمْدانِيِّ، أنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ سعيدِ ابن الخَازن - إجازةً مِن بغداد -، أخبرتنا شُهْدَةُ[1] - إجازةً -، أنا أبو الحُسَين أحمدُ بنُ عبد القادرِ بنِ يوسفَ، عن الآجريِّ - إجازةً.

وأمَّا «شرح السُّنَّة»، و«المصابيح»، و«معالم التَّنزيل» للبَغويِّ: فرواه ابن البخاريِّ، عن فضلِ بن أبي سعيدٍ النُّوقانِيِّ، عن مؤلِّفها مُحيي السُّنَّة الحُسينِ بنِ مسعودٍ الفَرَّاء البغويِّ.

وأمَّا «الوسيط» تفسيرُ الواحديِّ: فرواه الدِّمياطيُّ، عن ابن المُقَيَّر، عن أبي الفضل أحمدَ بنِ طاهرٍ المَيْهَنِيِّ، عن المؤلِّف الإمام الجليل أبي الحُسين عليِّ بن أحمدَ الواحديِّ.

وأمَّا «قُوت القلوب»: فرواه الحَجَّار، عن عبد العزيز بنِ دُلَف[2]، أنا أبو الفتح محمَّدُ ابنُ يحيى البَرْدانِيُّ، أنا أبو عليٍّ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبد العزيز المَهْدَوِيُّ، أنا عمرُ بن أبي طالب محمَّد بن عليٍّ المكِّيُّ، أنا به والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وأمَّا «غُنية الطَّالبين»: فرواها الحجَّار، عن أحمدَ بنِ يعقوبَ المارِسْتَانِيِّ، عن مؤلِّفها سيدي عبد القادر الجِيلانِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

---

(١) بضمِّ الشِّين.

(٢) بضمِّ الدَّال.

وأمَّا «جامع الأصول»: فرواه ابن البخاريِّ، عن مؤلِّفه الإمام محمَّدِ بن الأثير الجَزَرِيِّ.

وأمَّا «العُمدة»، وكتاب «اعتقاد الشَّافعيِّ»: فرواه ابن البخاريِّ، عن مؤلِّفهما الحافظ عبد الغنيِّ بنِ عبد الواحد المقدسيِّ.

وأمَّا «مشارق الأنوار» للصَّغَّانِي: فرواه الدِّمياطيُّ، عن مؤلِّفه أبي الفضائل الحسنِ ابنِ محمَّدٍ الصَّغَّانِيِّ.

وأمَّا «التَّرغيب والتَّرهيب»: فرواه الدِّمياطيُّ، عن مؤلِّفه الحافظ زكيِّ الدِّين عبد العظيم بنِ عبد القويِّ المنذرِيِّ.

وأمَّا «المُختارة» للحافظ ضياء الدِّين محمَّد المَقدسيِّ: فرواه ابن البخاريِّ، عن عمِّه المؤلِّف.

وليكُن هذا آخِرَ الكلام

والحمد لله أوَّلًا وآخِرًا، ظاهرًا وباطنًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

أتمَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذِكر الأسانيد المُحتاج إليها للوصول إلى هذه المصنَّفات.

فمَن أراد أن يَصِل إسنادَ المصنِّف إلى شيءٍ مِن هذه المؤلَّفات ابتداءً مِن كتاب «الصَّحيح» للبخاريِّ، وانتهاءً بكتاب «المختارة» للضِّياء المقدسيِّ: فإنَّه يرفعه عن

شيوخه إلى أحد أولئك السَّبعة؛ وهم البابليُّ ومَن معه، ثمَّ يرفع إسناد هؤلاء إلى زكرِيَّا وطبقتِه، ثمَّ يرفعها إلى الحجَّار وطبقته، ثمَّ يرفع أسانيدَ هذه الطَّبقة إلى هؤلاء المصنِّفين.

وهذا مِن معاني التَّخريج الَّتي صارت عند المتأخِّرين؛ فإنَّ إفرادَ إسنادِ كتابٍ ما يُسمَّى (تخريجًا) له.

فإذا أردتَ أن تُخرِّج إسناد وليِّ الله الدِّهلويِّ للبخاريِّ - مثلًا -، تَتبَّعته على هذا النَّسَق؛ فأسندتَه عن شيخٍ له، عن شيخٍ فوقه، عن شيخٍ فوقه؛ حتَّى تَصل إليه.

فمثلًا: وليُّ الله الدِّهلويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ قرأ «البخاريَّ» على شيخه أبي طاهرٍ الكُورانِيِّ - كما ذكر -، ومرَّ معنا أنَّ أبا طاهرٍ الكُورانِيَّ قرأ «السِّتَّة» على شيخه حسن العُجَيْميِّ، وهذا العُجَيميُّ قرأ «البخاريَّ» على الثَّعالبيِّ، والثَّعالبيُّ قرأ «البخاريَّ» على سلطان المَزَّاحيِّ؛ فوَصْلُك هذا السَّندَ إلى هذه الطَّبقة فما فوقها يُسمَّى (تخريجًا)؛ وهذا يحتاج إلى تعبٍ شديدٍ وفهمٍ لهذا الفنِّ.

ومِن أعظم يُعين على فهمه: كثرة النَّظر في كُتبه، مع قوَّة الحفظ.

ولكنَّه مِن مُلَح العلم - كما ذكره الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ -؛ فلا ينبغي للطَّالب في مبادئ أَمره ومتوسِّط أخذِه أن يُنفِق فيه قوَّته ووقته؛ بل يجعل تلك القوَّة والوقت في العلوم النَّافعة الَّتي ترجع عليه بالفائدة.

وأمَّا مَن تمكَّن في العلم وبَرَّز فيه وفتح الله عليه من هذا الباب، فذلك فضل الله يؤتيه مَن يشاء.

وهذا آخر التَّقرير على هذا الكتاب.

وبه نكون قد ختمنا بِحَمْدِ ٱللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الكتاب العاشر، وقطَعْنا ثُلث الطَّريق.

وفي ذلك قلتُ في «القصيدة الصَّيفيَّة»:

وَهَا نَحْنُ بِحَمْدِ ٱللَّهِ صِرْنَا   إِلَى ثُلُثٍ، أَلَا ثُلُثٌ كَثِيرُ

فنكون قد قطعنا ثُلُث كُتب البرنامج.

ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه حُسن المَسِير ونِعم المصير.

وبالله التَّوفيق.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله محمَّد وآله وصحبه أجمعين.

تمَّ إقراء الكتاب في مجلسٍ واحدٍ
بعد العشاء ليلة الإثنين الثَّالث والعشرين من رجبٍ
سنة إحدى وثلاثين بعد الأربعمائة والألف
في جامع الإيمان بحي النَّسيم بمدينة الرِّياض